



خالد الفاصل

ملايين يوميا قبل تطبيق تقليص آخر إلى ستة ملايين برميل يوميا لمدة 16 شهرا اعتبارا من 1 يناير 2021 إلى 30 أبريل 2022. وأشار إلى أنه تقرر أن يكون هذا الاتفاق ساري المفعول حتى 30 أبريل 2022 مع إعادة مراجعة تعديده خلال ديسمبر 2021. وتم الاتفاق على ذلك من جانب جميع الدول الأعضاء في (أوبك) والدول المنتجة للنفط باستثناء المكسيك ما يجعل تنفيذ الاتفاق مشروطا بموافقتها. وكانت شركة (ارامكو السعودية) أعلنت خفض سعر (بنزين 95) إلى 1.47 ريال (نحو 0.392 دولار) وسعر (بنزين 91) إلى 1.31 ريال (نحو 0.349 دولار) شهر أبريل الجاري. وقالت الشركة إن تطبيق أسعار البنزين المحددة سيكون ابتداء من أمس السبت موضحة أن «تعديل أسعار منتجات الطاقة يتم وفقا لإجراءات حوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه». وأضافت أن الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة «قابلة للتغيير ارتخا وانخفاض تبعاً للتغيرات في أسعار التصدير من المملكة إلى الأسواق العالمية. يذكر أن الشركة أعلنت في 15 فبراير الماضي أن فترة المراجعة الدورية لأسعار البنزين ستكون شهرية بدلا من ربع سنوية وأن التعديل سيكون في اليوم العاشر من كل شهر ميلادي فيما يتم التطبيق في صباح اليوم الحادي عشر.

استقرار اسواق الطاقة، وذكرت وكالة الانباء السعودية (واس) أن ذلك جاء باتصال هاتفي مشترك بين الملك سلمان والرئيسين الأمريكي والروسي. وأضافت أنه جرى خلال الاتصال استعراض الجهود المبذولة على ضوء اجتماع مجموعة (أوبك+) وأهمية التعاون المشترك بين الدول المنتجة للمحافظة على استقرار اسواق الطاقة لدعم نمو الاقتصاد العالمي. وكان أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون مستقلون اتفقوا على خفض معدلات الإنتاج النفط 10 ملايين برميل يوميا اعتبارا من أول مايو المقبل ولفترة أولية تستمر شهرين وتنتهي في 30 يونيو 2020. وجاء ذلك في ختام اجتماع وزاري استثنائي لأعضاء (أوبك) ومنتجي النفط المتحالفين معها في إطار مجموعة (أوبك+) عقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة فجر اليوم الجمعة برئاسة وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان والرئيس المشارك وزير الطاقة الروسي الكسندر نوافك. وقال البيان الختامي إن أعضاء (أوبك) والدول المنتجة للنفط من خارجها اتفقوا أيضا على تقليص الإنتاج الإجمالي لفترة لاحقة تمتد ستة أشهر وتبدأ من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2020 إلى ثمانية

الجهود الرامية إلى استقرار السوق. وأشار إلى أنه جرى أيضا إعادة تأكيد وتمديد تفويض لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمراجعة ظروف السوق العامة ومستويات إنتاج النفط ومستوى التوافق مع إعلان النعاون. وتم التقرر أن يجتمع منتجو النفط في (أوبك) وخارجها مجددا في 10 يونيو المقبل عبر دائرة تلفزيونية مغلقة لتحديد إجراءات أخرى حسب الحاجة لتحقيق التوازن في السوق. وتم الاتفاق على ذلك من جانب جميع الدول الأعضاء في (أوبك) والدول المنتجة للنفط المشاركة في إعلان التعاون باستثناء المكسيك ما يجعل تنفيذ الاتفاق مشروطا بموافقتها. وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان قد صرح بأن اتفاق (أوبك+) لخفض الإنتاج العالمي بواقع 10 ملايين برميل يوميا يتوقف على انضمام المكسيك لعمليات خفض. ودعا الوزير السعودي دولا أخرى منتجة للنفط مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل إلى الانضمام لجهود (أوبك+) لخفض الإنتاج العالمي بواقع 10 ملايين برميل يوميا يتوقف على انضمام المكسيك لعمليات خفض. وتشير تقارير صحفية إلى أن المكسيك أعربت عن استعدادها لخفض إنتاج النفط بمقدار 100 ألف برميل يوميا في الشهرين المقبلين وليس 400 ألف برميل كما تقترح دول (أوبك+). وقال البيان الختامي إن أعضاء (أوبك) والدول المنتجة للنفط من خارجها اتفقوا أيضا على تقليص الإنتاج الإجمالي لفترة لاحقة تمتد ستة أشهر وتبدأ من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2020 إلى ثمانية

بعد الاتفاق على خفض الإنتاج 10 ملايين برميل يوميا

الفاصل: المكسيك تعطل قرار «أوبك+»

بسبب رفضها للمقترح

- خادم الحرمين يبحث مع الرئيسين الأمريكي والروسي جهود استقرار أسواق الطاقة
- باركيندو: اختلال التوازن الحالي للعرض والطلب غير المسبوق يمكن أن يتسبب في حجم فائض 14.7 مليون برميل في اليوم
- تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي المتوقع لعام 2020 إلى 1.1 في المئة
- وزير الطاقة السعودي يدعو الولايات المتحدة وكندا والبرازيل إلى الانضمام لجهود «أوبك+»
- المكسيك أعربت عن استعدادها لخفض إنتاج النفط بمقدار 100 ألف برميل يوميا وليس 400 ألف

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الكويتي الدكتور خالد الفاصل إن المكسيك عطلت اتفاقا لكافة الدول الأعضاء على خفض إنتاج النفط بنحو 10 ملايين برميل يوميا. وجاء ذلك في تغريدة للوزير الفاصل عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) عقب الاجتماع الوزاري التاسع الاستثنائي للمجموعة التي تضم الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ودولا من خارجها والذي انتهى في الثالثة من فجر أمس الأول الجمعة وعقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة. واتخذ الفاصل أن الكويت أجرت محادثات ماراتونية في الأيام الماضية وأثناء الاجتماع الذي بدأ في السادسة من مساء الخميس الماضي واستمر نحو تسع ساعات بغية خلق حالة من التوافق بين الدول الأعضاء من أجل إعادة التوازن للأسواق النفطية. وكان الأمين العام لمنظمة (أوبك) محمد باركيندو دعا في بداية الاجتماع منتجي النفط إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط وذلك بعد الضرب الذي لحق بهذا القطاع بسبب جائحة فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19). وأشار إلى أن سعر سلة (أوبك) انهار من 52.7 دولار للبرميل في مارس 2020 إلى أقل من 20 دولارا للبرميل في أوائل أبريل الجاري بانخفاض بنحو 70 في المئة وبالتالي حدوث انخفاض حاد في إيرادات منتجي النفط. وذكر أن اختلال التوازن الحالي للعرض والطلب غير المسبوق يمكن أن يتسبب في

«التجاري» يوزع المعقمات والهدايا على نزلاء المحاجر الصحية



حملة تنظيم لتوزيع الهدايا على نزلاء محجر الخبرين

ويطلقون كل الرعاية كان محركا أساسيا لقيام البنك بهذه الخطوة وتقديم بعض المعقمات ولبسوازم العناية الشخصية والهدايا لنزلاء المحجر، داعية المولي عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكرهه وأن يتم الشفاء على تـزلاء المحجر وكافة المحاجر الصحية ويلبـسهم ثوب الصحة والعافية.

وما يفرضه علينا الواجب الوطني في ظل هذه الظروف التي تمر بها البلاد للتصدي لفيروس كورونا المستجد - كوفيد 19، ومن أجل ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يسعى إليه التجاري دوما بـشاركة مؤسسات المجتمع المدني جهودها الرامية إلى خدمة الوطن والمواطن في مثل هذه الظروف.

وفي هذا السياق صرحت نائب المدير العام - قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري - أماني الورع قائلة «لقد جاءت هذه الخطوة في إطار مسئوليتنا الاجتماعية في بادرة جديدة من البنك التجاري الكويتي تؤكد مفهوم المسؤولية، قام البنك بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية بـتوزيع المعقمات وبعض الهدايا على نزلاء محجر منزه الخبرين، وذلك ضمن الجهود التي تبذلها جميع مؤسسات الدولة لمواجهة فيروس كورونا المستجد - كوفيد 19.



فريق البنك التجاري مع إدارة جمعية الهلال الأحمر

«كفيك»: مؤشر «MSCI» للأسهم العالمية يسجل خسارة 13.47- في المئة خلال مارس

وأخيراً القطاع المالي بنسبة 23%. في الكويت، إنخفض مؤشر السوق العام بنسبة 19.4% منذ بداية الشهر، لغياب ذلك جميع الكاسب التي تم تحقيقها خلال العام. فقد كان قطاع المواد الأساسية الأسوأ أداء، بينما كان قطاع الاتصالات القطاع الوحيد الذي حقق مكاسب منذ بداية العام. وبالمثل فقد إنخفض مؤشر تداول الأسهم السعودي بنسبة 14.72% منذ بداية الشهر وإنخفضت جميع القطاعات ما عدا قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع الاتصالات، أما في قطر فكان مؤشر قطر الأقل إنخفاضاً بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إنخفض بنسبة 11.04% منذ بداية الشهر، وذلك بضغط تراجع جماعي لجميع القطاعات. وفي الإمارات إنخفض مؤشر سوق ابوظبي للأوراق المالية بنسبة 26.42% منذ بداية الربع السنوي وذلك بقيادة قطاع البنوك الذي سجل إنخفاضاً نسبته 34.2%، وأما قطاع السلع الاستهلاكية كان



أسهم دول الخليج وفقاً لمؤشر MSCI GCC IMI تنخفض 17.57- في المئة

الإنتاج إلى أعلى مستوى إنتاج، مما أثار المخاوف من وفرة العرض لتأمين مرافق التخزين عبر العالم. أما الذهب حيث كان الأفضل أداءاً في زيادة الربح حيث حقق نسبة ربح 3.95% خلال الربع لينتهي أداءه في 52 أسبوعاً بنسبة 22.5%، الأسهم الخليجية خلال شهر مارس، تراجعت أسهم دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشر MSCI GCC IMI بنسبة 17.57% وسط مخاوف إنتشار فيروس كورونا المستجد والإنخفاضات التي شهدتها الأسواق العالمية، وكذلك مع إستمرار الخسائر في إنخفاض أسعار النفط. فإن جميع القطاعات ما عدا قطاع السلع الاستهلاكية أنهت الربع الأول السنوي في المنطقة الحمراء. وكان من أسوأ القطاعات المالي في شهر مايو قطاع المواد الأساسية، فقد إنخفض بنسبة 34.1%، ويليها القطاع الصناعي بنسبة 27%

جهة أخرى، شهدت أسواق السلع تهاوي في أسعار النفط مقارنة بأسواق الأسهم، سجلت أسوأ أداء ربع سنوي على الإطلاق، حيث سجل خام غرب تكساس خسارة بنسبة 54.43% منذ بداية الشهر لتصل خسائره نسبة 65.85% منذ بداية السنة ليصل السعر عند 20.5 دولار للبرميل. وسجل خام البرنت إنخفاضاً أيضاً بنسبة 46.86% منذ بداية الشهر لتصل خسائره نسبة 58.88% منذ بداية السنة ليغلق على سعر 26.4 دولار للبرميل. وفي ظل إستمرارية الوباء التي أدت إلى إنهار الطلب على النفط، كان جانب العرض تحت أضواء التفاؤل على تخفيض إنتاج النفط في المستقبل. وأيضاً مع توقع رفع نظام الحصص الحالي في شهر مايو حيث تعهدت المملكة العربية السعودية بحماية حصتها في السوق من خلال زيادة مستوى

سجل أسرع إنخفاض بنسبة 20% في عشرين يوماً. وإنخفض مؤشر SP 500 كذلك بنسبة 12.51% في أوروبا، سجل مؤشر CAC40 الفرنسي إنخفاضاً أكبر من المؤشرات الأخرى، حيث أنه هبط بنسبة 17.21%، بينما مؤشر DAX الألماني سجل ثاني أسوأ أداء، متخففاً بنسبة 16.44% وشهد أيضاً مؤشر 100 فستيد البريطاني إنخفاضاً بنسبة 13.81%. وكما أعلن ذلك عن حزمة تحفيزية من المساعدات المالية تبلغ قيمتها 750 مليار يورو وذلك بغرض التخفيف من وقع وباء فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الأوروبي. في آسيا، إنخفض مؤشر Nikkei الياباني بنسبة 10.53% من بداية الشهر، بينما كان أداء مؤشر Shanghai Composite الصيني أفضل نسبياً، سجل إنخفاض بنسبة 4.51% ومن

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك»، في تقريرها لشهر مارس عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وأربطها بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة. الاقتصاد العالمي أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا المستجد (COVID19) تم تصنيفه على أنه وباء عالمي، حيث شهد هذا الشهر تراجعاً حاداً بأسعار الأصول في العالم، فقد تراجع مؤشر MSCI لأسهم العالمية سجيلاً خسارة نسبته 13.47%- خلال هذا الشهر. ولدعم وتحفيز الاقتصاد والأسواق الأمريكية فقد أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض معدلات الفائدة مرتان خلال شهر مارس لتصل إلى النطاق المستهدف الجديد لأسعار الفائدة التي تتراوح ما بين 0% و0.025%، والجدير بالذكر أن النطاق المستهدف في بداية الشهر كان ما بين 1.5% و 1.75%. وقد صرح البنك الاحتياطي الفيدرالي أيضاً أنه سيبدأ بعمليات التيسير الكمي، وهي خطوة تحفيزية لضخ الأموال مباشرة في الاقتصاد من خلال شراء السندات. ومع ذلك، فإن التدابير التي أصدرها البنك الاحتياطي الفيدرالي لم تكن كافية لمواجهة موجة الإنخفاض الحاد في الأسواق. حيث هبط مؤشر Dow Jones الصناعي بنسبة 13.74% من بداية الشهر، ليصل أسوأ أداء تاريخي فصل، حيث تراجع بنسبة 23.20% في الربع الأول لعام 2020، كما